اسرائيل ظلمت منذ البداية الأحياء العربية ولم تستطع ان تبلور سياسة منطقية ودائمة بخصوصها

بدلا من اخراج اعضاء المجلس التشريعي من القدس الشرقية من الأجدر اخراج شرقي المدينة من دولة اسرائيل وإلحاقها بالسلطة

من الصعب جدا فهم المنطق في قرار وزير الأمن الداخلي طرد اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من حماس، الذين يقطنون في شرقي القدس، إلا اذا قدموا استقالاتهم من السلطة خلال شهر واحد من القرار. وقد سبق أن اتُخذ هذا القرار في الحكومة الانتقالية برئاسة اهود اولمرت، القرار الذي يُذكرنا بسلسلة القرارات التي كان اولمرت يتخذها إبان ولايته رئاسة بلدية القدس.

ففي تلك الايام التي تميزت بدعم «المفجر الكبير» داخل الليكود، صدرت عن البلدية أوامر لهدم بيوت سكان عرب في شرقي القدس، وفتح الباب على مصراعيه أمام الجمعيات اليهودية التي أسرعت في البناء في الأحياء العربية والاستيلاء على البيوت الاخرى، كل ذلك في سبيل تخريب وعرقلة تنفيذ اتفاقات اوسلو وجهود الرئيس الامريكي آنذاك، بيل كلينتون، الذي اقترح الإبقاء على الأحياء العربية الموجودة في القدس بأيدي العرب، وإبقاء الأحياء اليهودية فيها بأيدي اليهود. كما أننا لا ننسى أن اولمرت، وليس غيره، هو الذي أصدر أوامره باغلاق بيت الشرق في الفترة التي كانت فيها فتح، وليس حماس، هي السلطة الحاكمة.

لقد تشكل حزب كديما من اجل التقدم واعداد خطة عمل عكسية، التي في أساسها الانفصال عن الفلسطينيين، وذلك من خلال التطلع الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة. لقد سبق لحكومة شارون أن وافقت لمواطني شرقي القدس بالمشاركة في الانتخابات للسلطة الفلسطينية، كما وافقت على مشاركة حركة حماس في تلك الانتخابات، كما أنها وافقت على مشاركة سكان القدس في التصويت في تلك الانتخابات، في داخل القدس، تماما كما نص عليه اتفاق اوسلو.

كان هناك من اعتقد أنه لا يجوز السماح بمشاركة حماس في تلك الانتخابات على أساس انها منظمة ارهابية، لكن ذلك الرأي لم يُقبل في نهاية الأمر. ومن وافق على مشاركة حماس في تلك الانتخابات، كان يجب عليه التفكير والتقدير بأن المرشح من مدينة القدس قد يُنتخب ايضا. فالنواب الاربعة الذين انتُخبوا من القدس، المرشحين الآن للطرد (وأحدهم وزير في الحكومة)، عملوا وفقا للتعليمات الاسرائيلية والمجتمع الدولي، اللذين أشرفا على تلك الانتخابات. لا يوجد أي أساس للادعاء بأن هؤلاء قد تورطوا في الارهاب، فهم لن يُنكروا عضويتهم في حركة حماس التي كانت في تلك الانتخابات منظمة شرعية مثل غيرها. هناك الآلاف من سكان شرقي القدس الذين صوتوا لهم، وهم ينظرون اليها كمندوبهم الشرعي. يمكن الادعاء بأن انتخابات ديمقراطية، تفقد شرعية ديمقراطيتها منذ اللحظة التي تشارك فيها منظمات ارهابية، ولكن لا يمكن التمسك بمثل هذا الادعاء الآن وقد فات أوانه.

القدس تبدو وكأنها موحدة، وينشدون لها الكثير من الأناشيد. ولكن بصورة فعلية، بقي سكان شرقي القدس كجسم غريب لمجموعة من السكان الذين قامت اسرائيل بضمهم اليها بالقوة، ولحسن حظ الطرفين فانهم لم يصبحوا مواطنين. فدولة اسرائيل ظلمت منذ البداية الأحياء العربية وميزتها سلبا وأبقت 230 ألف مواطن عربي يعيشون فيها على حالهم. والجدار الذي يُقام في المدينة يضم جزءا كبيرا من مواطنيها غير المرغوب فيهم وعلى نحو يتعارض مع حق مواطنتهم الطبيعية والسياسية، وبما يخالف المصلحة الديمغرافية الاسرائيلية. والتبرير الوحيد الذي يمكن التفكير فيه لاستمرار الوضع الراهن حاليا، هو أن الانفصال الذي تحدثنا عنه سالفا يعني أن شرقي القدس يتألم كثيرا.

وزير شؤون القدس خالد ابو عرفة (يسار) والنواب محمد ابو طير واحمد عطوان ومحمد طوطح

يصعب على اسرائيل حتى الآن أن تبلور سياسة منطقية ودائمة بخصوص العلاقة مع شرقي القدس، لذلك فهي تتخذ خطوات ملونة وفاقدة لقدرة الاستمرارية. القرار بالسماح لمواطني شرقي القدس بالمشاركة في الانتخابات للسلطة الفلسطينية يعتبر جزءا من هذه السياسة، فسكان شرقي القدس يسكنون هنا، ويُدلون بأصواتهم للسلطة، وهم مواطنو المملكة الاردنية. وبدلا من اخراج اعضاء المجلس التشريعي من شرقي المدينة، من الأجدر اخراج شرقي المدينة من دولة اسرائيل وإلحاقها بالسلطة الفلسطينية.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/5/31

محاولة منظمة محاضرين بريطانيين فرض قطيعة على كل محاضر اسرائيلي جزء منها

المجتمع والاعلام البريطانيان يشايعان الفلسطينيين ويعاديان اسرائيل

■ موجة معادية لاسرائيل ومعادية للسامية تُغرق بريطانيا. تدير جماعات ومنظمات نضالا حازما لاسرائيل، بلغ مؤخرا الى قمم جديدة. قرر اتحاد محاضرين بريطاني يعد 67 ألف عضو أن يؤيد حكومة حماس وأوصى اعضاءه بمقاطعة أي عالِم اسرائيلي لا يندد علنا بـ«سياسة التمييز العنصري الاسرائيلي في المناطق». اتخذت منظمة محاضرين اخرى قرارا مشابها في السنة الماضية، وتراجعت عنه بعد أن حصلت على تحذيرات قضائية فقط.

منذ عدة سنين تحاول هذه الجماعات فرض قطيعة اكاديمية على اسرائيل. في كل سنة تحاول صيغة اخرى، مؤملة أن تُجاز. لقد بدأت مع اقتراح مقاطعة الاكاديميا كلها في اسرائيل، وفي السنة الماضية انحصر الأمر في جامعة بار ـ ايلان وفي جامعة حيفا، وعندما فشلوا ـ صاغوا في هذه السنة توصية لكل فرد في الاكاديميا بريطاني أن يقاطع العلماء الاسرائيليين مقاطعة شخصية. تم قبول هذه الصيغة. فيها نقض فظ للحرية العلمية والاكاديمية، واصطياد ساحرات سياسي وقدر كبير من التلون ومعاداة السامية، لأنه لم يُتخذ أي قرار مشابه حيال أي دولة اخرى، وفي ضمنها دول مسؤولة عن نقض شديد لحقوق الانسان.

ينضم هذا القرار الى خطوات شديدة اخرى. لقد حاول رجال قضاء استصدار أوامر اعتقالية لضباط كبار طلبوا زيارة بريطانيا، وفي ضمنهم شاؤول موفاز، ودورون الموغ، وأفيف كوخافي، بزعم أنهم نفذوا جرائم حرب. وبادر مهندسو العمارة الى قرار مقاطعة مهندسي العمارة الاسرائيليين لانهم شركاء كما يرون في اقامة الجدار الأمني «الآثم». قالت محررة مجلة «رقص شعبي ـ اوروبا» لمصممة الرقص الاسرائيلية سالي آن فريلاند انها ستنشر مقالة عن فرقتها فقط اذا ما نددت تنديدا علنيا بـ«الاحتلال الاسرائيلي»، وأوصى مجلس الكنيسة الانجليكانية بفرض قطيعة تجارية على اسرائيل، تعني سحب الاستثمارات من الشركات والمصانع التي تتاجر مع اسرائيل. الحديث في جميع الحالات عن سلب اسرائيل حقها في الوجود على نحو مستور لا عن نقد لسياستها فقط.

يوجد عدد من الاسباب للهجومية البريطانية: النشاط المعادي لاسرائيليين متشددين من أشياع ما بعد الصهيونية يسكنون بريطانيا، والتقارير عن اسرائيل في الصحافة البريطانية وضعف الطائفة اليهودية. يؤيد الاعلام البريطاني بمنهجية الفلسطينيين ويميل الى أن يُبلغ بعداء واضح عن اسرائيل وسياستها. تنشر صحيفة «الغارديان» و«الاندبندنت» اليساريتين على الدوام مقالات تنديد باسرائيل وينقل مراسلوهما في البلاد تقارير مُحرفة وكاذبة احيانا. وتعمل الـ«بي.بي.سي»، ذات المكانة الجليلة في ظاهر الأمر، منذ وقت بوقا للدعاية الفلسطينية.

تبرهن الجماعة الاكاديمية البريطانية على مبلغ صغرها وتفاهتها. ربما يعتقد البريطانيون أنهم ما يزالون يسودون ارض اسرائيل أو أنهم ينتقلون لفقدان الانتداب لمصلحة جماعة يهودية صغيرة حازمة. حان الوقت لحصر الاهتمام في بريطانيا، لصد موجة التنديد ومعاداة السامية العكرة بالقوة المطلوبة بجهد مُركز مشترك بين الدولة ومنظمات غير حكومية.

البروفيسور ايتان غلبوع
استاذ محاضر في العلوم السياسية والاتصال وعضو في ادارة المجلس من اجل الحرية الاكاديمية في جامعة بار ايلان

على اوروبا الضغط على امريكا لقبول اختيار الشعب الفلسطيني الديمقراطي

ينبغي على اسرائيل الاعتراف بحكومة حماس المنتخبة بشهادة الاجانب

■ يجب الاعتراف بحكومة حماس. لا لأن ذلك حسن لاسرائيل فقط، كما زعم مؤخرا رئيس الموساد السابق افرايم هليفي، بل لأن ذلك صحيح بحسب كل معيار عدل وقانون دولي.

قررت الولايات المتحدة واوروبا، رغم معارضة اسرائيل، تمكين الشعب الفلسطيني من انتخابات ديمقراطية. بحسب إبلاغ جيمي كارتر في صحيفة «هيرالد تريبيون»، كانت المعركة الانتخابية التي أجريت من أكثر المعارك نزاهة وديمقراطية في معارك الانتخابات الـ62 التي أشرف عليها طاقمه. في عالم سوي منظم لم يكن في الامكان الاخطار في البال، ان الحكومة التي انتُخبت بهذا الاجراء ستُرفض لأن اسرائيل لا تحب من انتخبهم الفلسطينيون. لكن في العالم الذي تسوده الولايات المتحدة، القوة هي القانون ايضا، والقوة تستطيع أن تُعرف كما تريد تصورها للديمقراطية. وهكذا أُعلن أنه لا يجوز الاعتراف بنتائج الانتخابات الى أن يتم الوفاء بهذه الأمور الثلاثة: أن تتحلل حماس من الارهاب، وتحترم اتفاقات سابقة وتعترف بدولة اسرائيل. وفي هذه الاثناء سيعاقب الشعب الفلسطيني ويُجوع بقطيعة اقتصادية، صدورا عن أمل أن هذا الشيء سيفضي الى انهيار الحكومة.

في كانون الثاني (يناير) 2005 أعلنت حماس عن ارادتها استبدال النضال السياسي بالكفاح المسلح وأخذت على عاتقها هدوءا من طرف واحد. في الشهور الـ17 منذ ذلك الحين لم تكن أية عملية ارهابية من حماس.

بحسب اقوال مصادر أمنية، لا تشارك حماس حتى في اطلاق صواريخ القسام من غزة، وأكثر ذلك يتم على أيدي فتح. أي مضمون بالضبط لمطلب أن تتحلل حماس من الارهاب؟.

وفيما يتعلق بالاتفاقات السابقة، أوضح هنية أنه بحسب اتفاق اوسلو، بعد فترة مرحلية لمدة خمس سنين كان يفترض أن تقوم دولة فلسطينية، لكن اسرائيل نقضت كل مادة في الاتفاق واستمرت تستوطن وتسلب الفلسطينيين ارضهم. ابتداء من الآن، يقول، ستحترم حكومته الاتفاقات الحسنة للشعب الفلسطيني فقط.

منذ 1993 اعتدنا أن المفاوضات مع السلطة الفلسطينية تنشغل دائما فقط بسؤال ما هو الحسن لاسرائيل ـ والى أي حد يستعد الفلسطينيون للاعتراف بحق وجودها كدولة يهودية وأن يهتموا بأمنها. وفجأة قامت حكومة فلسطينية منتخبة، لم تعد قادرة على لعب هذه اللعبة. يقول هنية لحكومة اسرائيل: ابتداء من الآن، ستعرضون موقف اسرائيل في التفاوض، ونحن موقف الفلسطينيين. في مؤتمر الجزائر في 1988 أخذ الشعب الفلسطيني على عاتقه أن يعترف بتقسيم البلاد وأن يكتفي بدولة في حدود 1967، لم تفعل اسرائيل شيئا منذ ذلك الحين للبرهان على أنها مستعدة لقبول هذه المصالحة. سيعترف الفلسطينيون بحق وجود اسرائيل فقط عندما تبرهن على أنها مستعدة للاعتراف بحق وجود الشعب الفلسطيني.

لكن هذا بالضبط ما لم توافق على قبوله حكومات اسرائيل والجيش قط. لم توجد أية قيادة فلسطينية حتى الآن تكون شريكا مناسبا في السلام، لكن القيادة التي تحطم قواعد اللعب وتعلن بأنها تمثل الشعب الفلسطيني فقط هي في نظرهم عدو حقيقي تجب ابادته.

في الحقيقة أن اولمرت قد نجح في الحصول على الأكثرية في الكونغرس الامريكي لمقاطعة حكومة حماس، لكن في المجتمع الاسرائيلي خاصة لا يملك أكثرية. بحسب استطلاع معهد ترومان من آذار (مارس) هذا العام، يؤيد 62 في المئة من الاسرائيليين اجراء تفاوض مع حماس. لكن الأكثرية في اسرائيل لم تعد تقرر منذ زمن. الآن، ما بقي هو تأمين أن تتنبه اوروبا من غفلتها وتؤثر في الولايات المتحدة ايضا لقبول اختيار الشعب الفلسطيني الديمقراطي.

تانيا راينهارت
كاتبة في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/5/31

على الولايات المتحدة وحليفاتها في الغرب صد ايران عن الحصول على قوة ذرية عسكرية

■ التحدي الذري الايراني هو أخطر التهديدات في جدول العمل الدولي. لقد عرّفته الولايات المتحدة أنه أكبر تهديد لها فضلا عن أن يكون تهديدا لاسرائيل. يوجد من يخلقون الانطباع أن طريق ايران الى الذرة ممهد، وأن السؤال ذا الصلة الوحيد هو متى فقط. ليس هذا هو الوضع في الواقع، لأنه تنشأ مواجهة عامة بين ايران التي تسعى الى الذرة وبين دول، على رأسها الولايات المتحدة، تطلب صد جهدها هذا. تسير الولايات المتحدة مع ايران في مسار تصادم، لكن المواجهة سيالة وطريق ايران الى الذرة ليس مسارا خطيا حتميا. في المرحلة الحالية من المواجهة نُقل الموضوع الايراني من علاج الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى علاج مجلس الأمن. هذا الاجراء ارتفاع درجة، لأن مجلس الأمن جهة دولية مخولة فرض العقوبات. واذا لم يتقرر هذا الأمر ايضا في مجلس الأمن، فان الولايات المتحدة غدت قد بنت نظام حليفات تنسق الأمر بينها لفرض عقوبات اقتصادية ومالية على ايران حينما يحين الوقت.

ايران، التي تسعى الى الذرة لكنها راغبة ايضا في أن تُبعد خطر العقوبات عنها، عبرت مؤخرا عن اهتمام بمحادثة مباشرة مع الولايات المتحدة، وعرّضت باستعدادها أن تبطىء من ايقاع التطوير الذري. بمقابلة ذلك تكثر الاصوات في الولايات المتحدة التي تدعو الى اتصال امريكي – ايراني مباشر، يفضي الى تسوية تتفضل بها ايران بوقف برنامجها الذري وتُعوض عن ذلك بحوافز مختلفة وبإزالة تهديد العقوبات والتهديد باستعمال القوة عليها. لا نعرف كيف سينتهي هذا الفصل من المواجهة. ربما يتم احراز اتفاق، ولكن قد لا يتم ذلك ايضا ـ هذا هو بالضبط شكل المواجهة الحركي. اذا لم تصرف مرحلة التهديدات ايران عن الاستمرار في التطوير الذري، فسترتفع الشاشة عن المعركة القادمة في المواجهة، تلك التي ستضطر فيها الولايات المتحدة الى تحقيق العقوبات التي هددت بها. هل ستبرهن الولايات المتحدة وحليفاتها آنذاك على وحدة وتصميم؟ هل العقوبات التي ستطبق على الارض هي التي ستخضع ايران؟ يصعب أن نعرف. اذا لم توقف ايران تحت العقوبات ايضا تقدمها نحو الذرة ـ فسيُفحص آنذاك عن مبلغ تصميم الولايات المتحدة، وستكون القوة العسكرية آخر الوسائل التي ستبقى في يديها. إن خوفا ايرانيا من اجراء كهذا قد يفضي بها الى التوصل الى تسوية، ولكن اذا لم يحدث ذلك ـ هل ستملك الولايات المتحدة آنذاك القوى السياسية في الداخل والخارج لتنفيذ اجراءات قوة، تنبع حقا من تصور الحرب الرادعة التي أخذت بها، لكن تصحبها أخطار لا يُستهان بها عليها؟ سنعرف ذلك آنذاك فقط. واذا ارتأت الولايات المتحدة ألا تعمل عسكريا وأن تستسلم، فستبلغ المعضلة الى اسرائيل آنذاك، التي ستضطر الى أن تقرر هل تعمل عسكريا أم لا. لم تعرف اسرائيل معضلة مصيرية كهذه في الجيل الأخير، وليس هذا مكان التقديرات التي ستوجهها في قرار حاسم من هذا القبيل. اذا ما قررت اسرائيل في ظروف مختلفة وبإزالة تهديد ألا تحقق الخيار العسكري ـ فقد يتحقق آنذاك وآنذاك فقط التنبؤ بأن تحصل ايران على مُرادها. ستضطر اسرائيل آنذاك الى التكيف والوضع الاستراتيجي الجديد وأن تأخذ بسياسة أمنية وفقا لذلك.

ان الاعتراف الايراني بأن تقدم ايران نحو الذرة قد يجلب عليها أخطارا آخذة في الاشتداد تشتمل على ضربات سياسية، واقتصادية بل عسكرية، ربما يُسهم في أن يتم الحصول على مصالحة من غير أن تصل ايران الى قدرة ذرية عسكرية حقيقية. ستحدد نتائج المواجهة بحسب قوة التصميم التي ستظهرها الأطراف في كل مرحلة ومرحلة. يمتد مجال النتائج من تسوية مع ايران تُجمد برامجها وتوفر على نفسها ثمن العقوبات، مرورا بوقف في نقطة أقرب الى الذرة، بعد أن تكون قد تلقت عقوبات بهذا القدر أو ذاك ولكن من غير أن تكون قد تجاوزت «المدى الذري» حقا، حتى امكانية أن تصل الى قدرة ذرية عسكرية تامة رغم كل شيء. هناك شيء واحد واضح، هو أنه لا يجب على اسرائيل أن تقف مكتوفة الأيدي حيال المواجهة المتطورة. عليها أن تُسهم في صد حصول ايران على الذرة بقدر قدرتها، وأن تفعل ذلك بهدوء وبحكمة، من خلال تجنيدها وحصرها الآن مواردها وقوتها استعدادا لما يأتي.

البروفيسور عوزي أراد
رئيس معهد السياسة والاستراتيجية في المركز متعدد المجالات في هرتسليا
(يديعوت احرونوت) 2006/5/31

يجب التحضير لاية نتيجة في حال تم اجراء الاستفتاء

معارضة اسرائيل للتفاوض مع حماس حماقة سياسية وقصر نظر وعليها اصلاح هذه الغلطة من الآن

■ لا حاجة الى أن يكون المرء نبيا كبيرا حتى يتوقع أن يكون التفاوض مع حماس صعبا، وربما عقيما. من الممكن تخمين ذلك من دون المعلومات والمهارات الاستخبارية والأمنية التي أعدتنا، كما نذكر، لهزيمة حماس في الانتخابات. لم تكن هناك مفاجأة ايضا في شدة التصفيق الذي حصل عليه ايهود اولمرت عندما أدار ظهره لدُعاة الارهاب في خطابه أمام الكونغرس الامريكي، ذلك الخطاب جيد الاعداد والصياغة من ابتداء ايلي فيزل، إلا أن كل الخطوة الاسرائيلية تجاه حكومة حماس الفلسطينية، تُعبر عن الجمود والتأثر بالماضي وعدم الحكمة والبراعة.

هناك شيء اسوأ من ذلك من وراء الخطاب السياسي المتصنع للاخلاقيات الذي يستخدمه قادة اسرائيل والولايات المتحدة تجاه حماس. الخطأ الأساسي الذي يصل الى حد الحماقة يكمن في الرفض العميق للتفاوض مع حماس، ويمس بالمصلحة الاسرائيلية. المعارضة القوية تتناقض حتى مع تكتيك اولمرت الذي ينادي باستنفاد كافة الفرص التفاوضية المتاحة مع الفلسطينيين من قبل أن يتوجه الى الوعد الأكبر بالانسحاب من اغلبية الضفة الغربية.

كيف ينوي رئيس الوزراء اقناع الآخرين بحقيقة ما يقوله اذا أقدم عليه، من دون حكومة حماس ومن دون اعطائها فرصة لقوة «لائها»؟ تماما مثلما يوجد خلل بياني في كل ما يتعلق بحديث اولمرت في امريكا عن مد يده للرئيس المنتخب ـ كما قال عنه في واشنطن ـ اذا لم يكن متشبثا بيد محمود عباس الممدودة للمفاوضات.

من تابع الانقلاب السياسي الذي أحدثه اسحق رابين عن كثب، لا يستطيع أن يتأثر كثيرا من تشويه صورة حماس اليوم. م.ت.ف في تلك الآونة كانت تعتبر وباء أكثر بلاء وخطورة. إيبي نتان زُج به في السجن لانه تحدث مع قادة الحركة الأكبر في المناطق. عيزر وايزمن حُذّر من أنه سيلقى نفس المصير اذا التقى معهم مرة اخرى (بعد لقاء روما). أما عرفات فقد تعالت الاصوات مجلجلة حول شيطانيته بدرجة لا تقل عن جوقة الرفض الحالية التي تهاجم اسماعيل هنية.

شعلة المعارضة هذه المأخوذة من موقد القبيلة الاسرائيلية، تُعيق أي تفكير آخر سواها. إلا انها تُرفع ضد تنظيم وصل الى الحكم بطريقة ديمقراطية، والذي لن يكون هناك أي اتفاق هنا من دونه. من هنا نظرت القدس الى وثيقة اجماع القادة الفلسطينيين الكبار في الحادي عشر من أيار (مايو) كخدعة رخيصة. ليس في بنودها الـ18 اعتراف باسرائيل أو تنازل عن حق العودة. وكأن هناك منظمة تحررية تطوعت سلفا وقبل المفاوضات بالتنازل عن كل مبادئها في أي وقت من الاوقات. لذلك ألقي عرض مجموعة القادة الفلسطينيين في هداريم الأولي باقامة فلسطين الى جانب اسرائيل ضمن حدود حزيران (يونيو)، في سلة المهملات.

افرايم هليفي، مثلا، الذي كان على رأس الموساد سابقا، اعتبر تلك الوثيقة هامة، وأن من الواجب التفاوض مع حماس، وأن اسرائيل ليست بحاجة في هذه المرحلة لاعتراف حماس بها. لو طُرح السؤال حول التفاوض مع حماس على الجمهور بصورة جيدة (وخصوصا لو قام اولمرت باعطاء تلميح صغير من قبله بامكانية ذلك) لكانت أيدت اغلبية الاسرائيليين التفاوض مع حكومة هنية، تماما مثل الاغلبية التي تبلورت مع الانسحاب من اغلبية المناطق.

الموافقة الامريكية على إشراك حماس في المفاوضات ستكون مجدية جدا، إلا أنها ليست ضرورية. اوروبا ستؤيد، وقد رأينا كيف أخضعت اسرائيل الادارة الامريكية في مسائل أقل منطقية من التفاوض مع زعيم وصل الى الحكم بالطريقة الديمقراطية التي ترفع واشنطن لواءها بالحاح على طريق الشرق الاوسط الجديد.

يتوجب أن تكون هناك شروط أكثر منطقية لموافقة اسرائيل على التفاوض مع حماس. إلا أنها أحجمت عن بلورة هذه الشروط وتلمس امكانية قبولها. ربما يعود ذلك عموما لأن من الأسهل على هذه الحكومة، مثل كل سابقاتها ـ باستثناء حكومة رابين وايهود باراك ـ على أن تُكرس رفض التفاوض بالاسمنت. في الاسبوع القادم سينفذ محمود عباس المهلة التي أعطاها لاسماعيل هنية بالتوجه الى الاستفتاء الشعبي اذا لم يقبل الأخير وثيقة الأسرى. لنفترض أن الاستفتاء جرى، وقبل الفلسطينيون اغلبية ينود الوثيقة، فهل يُسمح بالتجرؤ على توقع ما ستقوله حكومة اولمرت حول ذلك منذ الآن.

جدعون سامت
كاتب دائم في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/31

اسرائيل بحاجة الى رئيس حكومة ووزير دفاع يعملان معا لمصلحة الدولة لا لمصلحة افشال الخصم في الانتخابات القادمة

■ عندما قام بنو اسرائيل الخارجون من مصر بازاء جبل سيناء، ليحصلوا هناك على التوراة ـ وهو حدث تأسيسي سنتذكره بعد غد في عيد الاسابيع ـ تقص علينا التوراة: «وينحني هناك اسرائيل بازاء الجبل». «وينحني اسرائيل» بلسان المفرد.

وفسر ذلك حكماؤنا الماضون والمُشرعون بعدهم: «كرجل واحد بقلب واحد، لكن سائر الانحناءات كلها ـ في هوج واختلاف». ويبدو أن صورة الوضع القديمة هذه تصح على بني اسرائيل الى اليوم. فان شيئا فوق طبيعي فقط، أو كارثة ما وطنية، لا قدر الله، أو خطرا كبيرا أو حربا، تقدر على توحيد الاسرائيليين «كرجل واحد بقلب واحد». أما في مجرد الايام غير المقدسة فاننا «في هوج واختلاف» ـ منشقين، مختلفين، بعيدين عن الوحدة.

أنظروا الى الائتلاف. هذا الذي أقيم بهتاف كبير على «شراكة حقيقية استراتيجية»، ويبدو بعد ثلاثة اسابيع ونصف فقط من مولده، مثل عجوز ضعيفة مريضة قُبيل موتها. أية وحدة وأية شراكة؟ أصبحوا يعرفون كيف يقولون في كديما ان «الشراكة مع بيرتس لم تبرهن على نفسها»، وجزم أناس بيرتس بقولهم: «لا يمكن أن يستمر الوضع هكذا» ـ وكلاهما يضرب الآخر بالوحدة.

كل موضوع، يجب ويمكن أن يُحل في ائتلاف شراكة حقيقي، بالنقاش والمحادثة الموضوعية ـ مثل النظر الى أبو مازن، وتحويل الاموال الى الفلسطينيين، وميزانية الدفاع، وسلة الأدوية ـ تصبح في هذا الائتلاف الشاب مواجهة صارخة عنيفة بين عنصريه الرئيسيين. الانطباع المشوه هو أن الطرفين، اللذين عقدا من قريب حلفا لقيادة اسرائيل الى انجازات والى اجراءات تاريخية، بدل التفكير فيما سيكون الأفضل للدولة، أصبحوا يفكرون الآن، في بدء طريقهم المشترك، ما الذي سيكون سيئا على الطرف الثاني، وما الذي سيجعله في أدنى مكانة قبل الانتخابات القادمة. منذ البدء، منذ وقوفهما تحت الكلّة، كانت تكمن طاقة جدية لانفجار في زواج اولمرت ـ بيرتس، وكلاهما رجل ذو ذات متضخمة، هجومي في توجيهه الكلام الى الخصوم. اللوم على العرض الإسفافي الضار الذي يحدث الآن في الساحة السياسية موجه اليهما كليهما، وإن يكن أكثر الى رئيس الحكومة. فهو آخر الأمر السيد، ويبدو ايضا أنه غالب وأكثر مبادرة في هذه المواجهة.

نصيب بيرتس من اللوم هو انه لم يستوعب حتى الآن، كما يبدو حقيقة أنه ليس رئيس الحكومة ولا يساوي في مقامه اولمرت، وأن الأخير لا يجب عليه أن يُبلغه عن كل قرار واجراء يفعله، اذا لم يكونا متصلين بالمجال الأمني. وهو لم يتحرر بعد ايضا من عقلية وطرق الرد العنيفة ـ دائما لرئيس الهستدروت.

نصيب اولمرت ينبع من أنه أدرك فجأة ـ متأخرا جدا، وهذا لا يناسبه ـ أنه كان من الخطأ الشديد اعطاء بيرتس ملف الأمن، وهو عمل قد يُقوي مكانته العامة ويدفعه قُدما الى درجة مرشح مناسب ملائم لرئاسة الحكومة. يمكن اصلاح هذا الخطأ باستبدال بيرتس فقط، أي بتفجير الشراكة الائتلافية، وهو شيء ليس واقعيا الآن. لهذا ما بقي لاولمرت ولأصحابه يفعلونه هو توقيف بيرتس في مكانه، بحسب تصورهم، وإذلاله، وجعله قزما وكف نموه في الولاية ذات الشأن، لئلا يتقدم سريعا جدا الى الأمام والى الأعلى.

وهكذا بدلا من التوصل الى اتفاق على تقليص ميزانية الأمن، وهو اجراء سهل جدا، يوجهون الى بيرتس فجأة تقليص نحو 500 مليون شيكل، لكي يحفروا له بئرا يسقط فيها مع معارضة التقليص، التي تناقض موقفه المعلن عشية الانتخابات. وهكذا يُوبخه رئيس الحكومة على تصريحات في شأن تحويل الاموال الى الفلسطينيين ومحادثة أبو مازن، لكنه يفعل بنفسه الاشياء هذه بالضبط بعد ذلك. وهكذا يُقيم اولمرت حلقة رؤساء الحكومة للموضوع الايراني، من غير بيرتس بالطبع، ولكن مع منديل أحمر يسمى ايهود باراك، يُخرجه عن طوره. وهكذا يُحقر بيرتس بازاء الأمة، بقرار مصدره «العمل»، وهو تحويل 350 مليون شيكل من ميزانية 2007 الى سلة الأدوية، وقد علم بيرتس بذلك من المراسلين.

ستثبت الحكومة، كما يبدو، لأزمة هذه الايام. لكن لا يمكن أن تقوم سلطة مستقرة، تستطيع تنفيذ الانطواء وجعل اسرائيل دولة يلذ العيش فيها، كما يريد اولمرت، من غير شراكة حقيقية بين كديما والعمل. ولن تقوم هذه الشراكة اذا لم يتنبه الشركاء من غفلتهم، ويحددوا جداول عمل ونظام علاقات ثقة بينهم، بل يستمرون في الافشال وقرف بعضهم بعضا.

نريد رئيس حكومة ووزير دفاع يعملان معا لمصلحة الدولة، لا لمصلحة فشل الخصم في الانتخابات القادمة.

ابراهام تيروش
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/5/31

التهويد وسيلة هامة بيد يهود أمريكا لمواجهة الانصهار ويجب ان تبقى ضمن صلاحياتهم وليس مع الحاخامية الرئيسية في اسرائيل

■ امرأة جاءت لحاخام الطائفة ـ من الجانب الليبرالي من الحركة الاصلاحية ـ وطلبت منه: زوجني من الشاب اليهودي الذي ارتضيته لي زوجا. هي نفسها ابنة رجل كاثوليكي وأم يهودية وكانت قد ترعرعت في أحضان المسيحية. الحاخام اقترح عليها التهود. «ولكن امي يهودية» قالت له ـ أي انني انا ايضا يهودية حسب الشريعة اليهودية. الحاخام قال انه لا يستطيع تزويجها لان الطريقة التي تربت عليها اهم في نظره من صلة القرابة. ولكن المرأة قررت تجنب نفسها هذه الخطوة (التهود).

في آخر المطاف تزوجت عند حاخام ارثوذكسي. وهكذا تبين ان الامور مخالفة لطبيعتها المعتادة في هذه الحالة: حاخام ارثوذكسي يتخذ موقفا مرنا وحاخام اصلاحي يتبنى موقفا متشددا. الجالية اليهودية في أمريكا غريبة وعجيبة فعلا.

قضية التهود هي مسألة يومية بالنسبة ليهود الولايات المتحدة، فيما تعتبر قضية هامشية وعابرة بالنسبة للاسرائيلي اليهودي. ومع ذلك طرحت القضية مرة اخرى على جدول الاعمال للخطة عندما أحدث قرار غريب من الحاخامية الرئيسية جلبة صغيرة وحمقاء.

الحاخامات الاسرائيليون قرروا تنظيم الامور وقالوا ان التهويد الذي يقوم به حاخامات حاصلون على ترخيص الحاخامية الرئيسية هو الذي سيعتبر فقط من الان فصاعدا. هذا قرار يتسم بالطغيان ويدلل في السياق على ضعف اليهودية الارثوذكسية في امريكا التي لم تتمكن من ابراز حاخامات على قدر من الاهمية خلال العقود الاخيرة رغم ازدهارها النسبي وانتشارها. ولذلك تفتقر للقوة الكافية للاستخفاف بقرار الحاخامية الرئيسية التي تستمد قوتها من علاقاتها مع المؤسسة وليس لكونها هيئة جامعة ومستقطبة لكبار الشخصيات الروحية.

قادة اليهودية الارثوذكسية الامريكية خلال الاجيال السابقة ـ يوسف دوف، هاليفي سولبيتشيك وموشيه فاينشتاين ومناحيم مندل شنيئورسون ـ كانوا اسودا لم تكن الحاخامية الرئيسة لتجرؤ على التحرش بهم. اليوم لم يعد في امريكا حاخامات رفيعو القامة من هذا الطراز. ومع ذلك نقول ان حاخامات اسرائيل مخطئون ان ظنوا ان قضية التهويد ستحسم في القدس من الان فصاعدا وليس في بابل كما هو مطلوب.

البروفيسورة سيلفيا باراك فيشمان من جامعة برنديس نشرت قبل قليل دراسة حول التهود في عائلات مختلطة من اليهود والمسيحيين. هذه ظاهرة يواجهها المجتمع اليهودي الامريكي ساعة بساعة. «كل نوع من التهويد» قالت فيشمان لـ«هآرتس» «يزيد صلة الاسرة باليهودية بدرجة كبيرة». وعليه يمكن القول ان التهويد جيد لليهود ـ أي ليهود أمريكا. وان لم يكن متاحا بدرجة كافية فستزداد احتمالية فقدان ابناء الجيل القادم من العائلات المختلطة. هذا كان أحد اسباب دعوة رئيس الحركة الاصلاحية الحاخام اريك يوفا في مؤتمرها الدوري الى اتاحة فرصة التهود للمسيحيين المتزوجين من اليهود. دعوته هذه اثارت اهتماما كبيرا ويقظة في اوساط الجاليات الاصلاحية.

التهود في امريكا مسألة غير محددة وخلافية واحيانا لا يعترف الارثوذكس بتهويد الاصلاحيين وبالعكس. على الجانبين ان يضعا خلافاتهما جانبا وان يوحدا موقفهما في مواجهة اسرائيل في قضية صلاحية التهويد لان هذا الامر لو تكرس سيزيد من الفجوة بين يهود اسرائيل ويهود امريكا. المجتمع اليهودي في اسرائيل ليس بحاجة لمواجهة ظاهرة الانصهار. ليس على نطاق واسع (حتى لو اخذ بالحسبان بضعة الاف من المهاجرين من روسيا من غير اليهود). المجتمع اليهودي في امريكا هو الذي يجب ان يفعل ذلك والتهويد هو أحد وسائله لحسم مصيره.

وليس بامكان يهود امريكا التنازل عن هذه الوسيلة الحاسمة بالنسبة لها وايداعها بيد حاخامات في القدس مهما بلغت أهميتهم في نظر أنفسهم ونظر دولتهم. هذه اداة عمل لتعزيز الشعب اليهودي وهي مخصصة لمن يحتاجها. ليس هناك أي منطق في تفعيله بأوامر من اولئك الذين لا يحتاجونه لخدمة احتياجاتهم اليومية.

شموئيل روزنر
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/31